

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٧٨

الاثنين، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد بريسمان	. . . .	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد إليتشيف
	الأردن	. . . .	السيدة قعوار
	إسبانيا	. . . .	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	. . . .	السيد غيموليكا
	تشاد	. . . .	السيد شريف
	شيلي	. . . .	السيد باروس ميليت
	الصين	. . . .	السيد شين بو
	فرنسا	. . . .	السيد دولاتر
	جمهورية فنـزويلا البوليفارية	. . . .	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	. . . .	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	. . . .	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	. . . .	السيد هيكي
	نيجيريا	. . . .	السيد لارو
	نيوزيلندا	. . . .	السيد تولا

جدول الأعمال

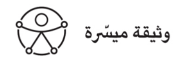
الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/918)

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/943، المرفق)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/918)

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/943، المرفق)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/918، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/943، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد إيرفي لادسوس، وسعادة السيدة ريموندا موروموكايتي، الممثلة الدائمة لليتوانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لأطلعكم على تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2015/918)، وآخر المستجدات عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

على الرغم من التحديات العديدة، والمحاولات المتكررة من المفسدين لعرقلة العملية – لا سيما أثناء اندلاع أعمال العنف في أواخر أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر – أعتقد، مع ذلك، أننا في وضع يمكننا من القول بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تمضي قدما في العملية الانتقالية، تماشيا مع الجدول الزمني الانتخابي المنقح. وكما نعلم جميعا، أجري بالأمس الاستفتاء الدستوري، ممهدا الطريق للدخول في المرحلة النهائية والأكثر حساسية من العملية الانتخابية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، من المقرر أن تعقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في غضون أسبوعين، يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، ربما يكون الاستفتاء على الدستور بمثابة عملية تجريبية للجولة الأولى من الانتخابات الوطنية. وبالأمس، عقد الاستفتاء الدستوري في معظم أنحاء البلد بنجاح، بما في ذلك في عدد من البؤر الساخنة، مثل بامباري.

وقد تمكّن بالأمس حوالي ٦٠ في المائة من الناخبين المؤهلين من التصويت، وأود أن أذكر المجلس بأن الانتخابات مستمرة اليوم في أماكن معينة من أجل استكمال العملية.

من الواضح أنه وللأسف، بذلت بعض عناصر ميليشيات أنتي – بالاكا، وبعض أعضاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، تحالف سيليكا السابق، بقيادة نور الدين آدم، جهوداً لتعطيل عملية المشاورات في أجزاء معينة من بانغي وفي المناطق. وفي بانغي وفي بريا على وجه الخصوص، سمحت التدابير الاستباقية والوقائية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسير عملية التصويت في معظم مراكز الاقتراع على

الرغم من الحوادث الأمنية المحلية. وفي مدن بيراو وبوسانغوا ونديلي وكاغا وباندورو، لجأ المفسدون إلى العنف وترهيب الناخبين وموظفي الانتخابات، مما يحول دون إجراء الاستفتاء على الرغم من محاولات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لإحباط جهودهم. وقد أصيب ثلاثة أفراد من حفظة السلام بجروح في حوادث وقعت في بانغي وبريا. ولهذا السبب، كما قلت، جرى اليوم تمديد فترة الاقتراع في بعض الأماكن التي لم تتوفر فيها إمكانية مواصلة عملية التصويت على نحو ملائم.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الناخبين المسجلين الذي لم يسبق له مثيل وناهز المليونين ناخب، وهو عدد يمثل ٩٥ في المائة من مجموع الناخبين المقدَّر، يدل على رغبة الشعب القوية في التغيير. أما الحالة بالنسبة للاجئين فهي أكثر تعقيدا. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة، لم يتمكن سوى ثلث الناخبين المحتملين من بين اللاجئين، من التسجيل في قوائم الناخبين. ويجب ألا نسمح لتصرفات القلة من تقويض آمال وتطلعات الكثير، من أجل إجراء العملية الانتخابية بنجاح، التي من شأنها أن تعيد بلادهم إلى النظام الدستوري. ويجب أن نضمن تمكن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى – سواء داخل البلد أو خارجه – من الإدلاء بأصواتهم لانتخاب أعضاء حكومتهم المقبلة، في جو خال من الترهيب. وستواصل البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، تقديم كامل الدعم التقني واللوجستي والأمني لتمكين السلطة الانتقالية من تحقيق هذه الأهداف.

ونرحب بالتوقيع على مدونة قواعد السلوك الانتخابي من قبل المرشحين للرئاسة في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على إنطلاق الحملة الانتخابية بالأمس، أناشد جميع المرشحين القيام بحملات انتخابية سلمية. وأشير إلى قرار المحكمة الدستورية الذي وافقت بموجبه على القائمة النهائية لأسماء ٣٠ مرشحا رئاسيا، بمن فيهم امرأة واحدة، في حين اعتبر أن ١٤ مرشحا غير مؤهلين. وأحث مؤيدي المرشحين الذين لم توافق عليهم المحكمة الدستورية على احترام القرار وتجنب القيام بأي شيء يمكن أن يعقد العملية الانتخابية أو يعرضها للخطر.

إن الدعم المستمر الذي تقدمه البلدان في المنطقة دون الإقليمية، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا والمجلس هو أمر هام بلا شك في هذه اللحظة. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يؤيد التمديد الفني النهائي لإتاحة الفرصة لاستكمال المرحلة انتقالية، وذلك تماشيا مع الجدول الزمني الانتخابي المنقح. أشكر أيضا جميع الجهات المانحة التي دعمت العملية الانتخابية، وأرحب على وجه الخصوص الإعلان عن التبرعات من جانب غابون وغينيا الاستوائية سد الفجوة التمويلية المتبقية للانتخابات. إن الإعلان عن التبرعات شيء والوفاء بها شيء آخر. أود أن أشجع بشدة جميع البلدان التي لم تحول أموالها على صرف تلك الأموال الآن وبدون تأخير، لأن العملية جارية وتجب تغطية النفقات على الفور.

وتمثل الزيارة الحسنة التوقيت التي قام بها قداسة البابا فرانسيس إلى بانغي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أملا جديدا لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي ساعدت بدون شك على الحد من التوترات الطائفية. إن الصورة المميزة لزيارة قداسته إلى أحد المساجد في حي (PK 5) في بانغي أثبتت مرة أخرى أن الدين ليس في صميم الصعوبات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن نواصل تعزيز الحوار بين جميع المجتمعات المحلية بكل الوسائل المتاحة، وزيادة دعم أبناء أفريقيا الوسطى لإحراز مزيد من التقدم في عملية المصالحة على جميع المستويات.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية لا تزال هشة، بطبيعة الحال، ولا تزال هناك جيوب ينعدم فيها الأمن في جميع أنحاء البلد – بما في ذلك في بانغي، والأهم من ذلك، على طول الطريق الرئيسية المؤدية إلى الحدود مع الكاميرون – تواصل

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من عملية سانغاري، اعتماد أقوى موقف ممكن لحماية المدنيين وتهيئة بيئة آمنة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وقامت البعثة بإعادة نشر بعض قواتها في مناطق حددت بوصفها بؤر ساخنة محتملة، وما برحت الجهود تبذل لتعزيز البعثة من بالتعجيل بعمليات النشر الجارية، وبإعادة النشر بصورة مؤقتة للكتيبة السنغالية للتدخل السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إطار التعاون بين البعثات. أشكر مجلس الأمن على الموافقة على عمليات ذلك إعادة النشر تلك.

ومما يثلج صدري الجهود المبذولة من أجل دعم تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، وفتح المجال للحوار، وخاصة قبل الانتخابات. إن الإطلاق الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سبقت التجميع، ومكنت من تجميع حوالي ٧٠٠ ١ فردا دون الالتزام بترع السلاح، ينبغي اعتباره الخطوة الأولى نحو عملية حقيقية لترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج التي سنسعى جاهدين إلى تحقيقها بوجود حكومة جديدة ستنبثق عن الانتخابات. وساهم تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن الأمن في الآونة الأخيرة، في الحفز على وضع رؤية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. ومع ذلك، فإن معالجة مسألة إدماج أعضاء الجماعات المسلحة في قوات الدفاع والأمن، سيكون ضروريا لإحراز تقدم مستدام في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، على الرغم من أن ذلك لن يكون كافيا كما أظهرت الأحداث التي وقعت مؤخرا.

ولذلك، يجب أن نكون صارمين ونكافح إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من العقاب. وأحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، على مواصلة محاكمة المحرضين ومرتكبي الجرائم الخطيرة وحماية الضحايا والشهود. ويجب على المجتمع الدولي أيضا دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة.

قبل ثلاثة أيام، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تم إعادة افتتاح السجن المركزي في ناغاراغبا ببانغي، والفضل في ذلك يعود للدعم المشترك من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويذكر أعضاء المجلس أن إعادة فتح السجن أصبحت ضرورية بسبب الهروب الجماعي الذي وقع أثناء الأزمة في أواخر أيلول/سبتمبر، وجرى، على ما أذكر، التشجيع عليه من قبل قوات أفريقيا الوسطى النظامية.

وعلى نطاق أوسع، أعتقد أننا يجب أن نواصل الالتزام بإيجاد حلول فيما يتعلق بالقدرات الوطنية على إدارة الأمن ومرافق السجون، التي تتعلق كذلك بأمن موظفي سجون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وختاما، فإن ما شهدناها من جهود تُبذل من جانب البعض لتقويض الاستفتاء الدستوري الذي جرى بالأمس يؤكد أن بعض الأطراف الفاعلة لا تزال مصممة على عرقلة العملية السياسية في البلد. وحيث أنه لم يتبق سوى أسبوعان فقط للجولة الأولى من الانتخابات، من الأهمية بمكان ضمان احتواء محاولات التخريب من هذا القبيل. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يظل متحدا في إرسال رسالة قاطعة برفض محاولات تقويض العملية السياسية من قبل أي جهة، وإظهار أنه ستكون هناك عواقب وخيمة على من يسعى إلى القيام بذلك.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نتذكر أنه، برغم أهمية هذه الانتخابات، فهي ليست غاية في حد ذاتها. وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن نحاول التصدي للأسباب الجذرية للأزمة، التي سنحتاج فيها إلى حكومة جديدة تعمل بروح من الوحدة

والشمول والمصالحة. ومن أجل معالجة جميع الأولويات في لب الأزمة، بما في ذلك الحالة الإنسانية والحاجة إلى إعادة تنشيط الاقتصاد، فإن دعم المجلس والشركاء الرئيسيين سيكون مهما جدا. ولا يستحق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عانى هذه المأساة لفترة طويلة، أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة مورموكايتي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بأن أتقدم بإحاطة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بياني، أعتزم أن أسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير النهائي لفريق الخبراء، وأن أتطرق بإيجاز إلى مناقشة التقرير وتوصياته خلال اجتماع اللجنة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعتزم أيضا أن أسلط الضوء على عمل اللجنة وفريق الخبراء منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.7331)، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت اللجنة مع فريق الخبراء للنظر في تقريره النهائي وتوصياته. ووفقا للتقرير، فإن الجماعات المسلحة لا تزال تسيطر أو تؤثر على معظم المناطق المأهولة بالسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى تقريبا. وكذلك فإن الجماعات المسلحة تعيد باستمرار تسليح نفسها، مما يمثل خطرا رئيسيا على إجراء الانتخابات في البلد. وما تزال الهجمات ضد قوات حفظ السلام مستمرة. وقد أبرز التقرير أيضا أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل تهديدا رئيسيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويستخدم البلد في الحصول على الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد التقرير أن السكان المحليين في جمهورية أفريقيا الوسطى أقبلوا بأعداد لم يسبق لها مثيل على التسجيل للانتخابات، مبرهنين بذلك على إرادة الشعب القوية وإصراره على إجراء الانتخابات. وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق، أرسلت رسائل إلى الدول والمنظمات المعنية.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة وفريق الخبراء منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس، أود أن أشير إلى أنه، في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى اللجنة لمحة عامة عن العمل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال المشاورات غير الرسمية للجنة في ٣١ آذار/مارس، قدم منسق فريق الخبراء برنامج عمل الفريق.

وفي ٢٢ نيسان/أبريل، في اجتماعها غير الرسمي الرابع، أجرت اللجنة مداولات بشأن الإبلاغ عن انتهاكات حظر سفر الشخصين الخاضعين للجزاءات، فرانسوا بوزيزي ونور الدين آدم. واستمع الأعضاء خلال الاجتماع إلى بيانات من ممثلي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لكل من إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو، وكينيا. كما تلقى أعضاء اللجنة أيضا إحاطة إعلامية موجزة من مكتب الممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، استمع أعضاء اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء عن طريق الهاتف فيما يتعلق بالمعلومات المستكملة عن التقدم الذي أحرزه الفريق المقدمة إلى اللجنة في ٢٠ أيار/مايو. وخلال العرض، لفت الفريق الانتباه إلى عدم تعاون بعض دول المنطقة، ونوه إلى التشكك فيما يتعلق بإمكانية الاتفاق على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يجري تنفيذها بصيغتها التي تم التوقيع عليها.

وفي ٣ آب/أغسطس، ناقشت اللجنة حظر توريد الأسلحة وما يتصل به من الإجراءات المتعلقة بالإعفاء من الحظر عن

طريق التداول بالفيديو مع ممثلي كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخبير الأسلحة وخبير الجماعات المسلحة/منسق فريق الخبراء. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، وفيما يتعلق بطلب من سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وافقت اللجنة على تنقيح المبادئ التوجيهية لتمكين جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها بالإضافة إلى الدول الموردة للأسلحة من تقديم طلبات استثناء من حظر الأسلحة.

وناقشت اللجنة مرة أخرى في ٢١ آب/أغسطس – خلال جلستها الرسمية الخامسة – الحظر المفروض على توريد الأسلحة وما يتصل به من إجراءات تتعلق بالاعفاء من الحظر مع ممثلي البعثات الدائمة لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، وجمهورية الكونغو.

وقد أعقب الاجتماع الرسمي في ٢١ آب/أغسطس مشاورات غير رسمية للجنة، حيث قدم منسق فريق الخبراء إحاطة الفريق في منتصف المدة، المقدمة في ٢٩ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى توفير لمحة عامة عن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الإحاطة المقدّمة في منتصف المدة، أعرب المنسق عن أن قرار اللجنة في ٢٠ آب/أغسطس بإضافة أربعة أسماء أخرى إلى قائمة جزاءاتها وقد كان حسن التوقيت وهاماً، بنتائج حقيقية على أرض الواقع. ودعا اللجنة إلى النظر في إضافة مزيد من أسماء الأفراد والكيانات إلى قائمة جزاءاتها.

وفيما يتعلق بالإحاطة المقدّمة في منتصف المدة، أشار المنسق علاوة على ذلك، إلى أن إدارة وتخزين مخزونات الأسلحة لا تزال تشكّل إحدى المسائل الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد سلّط الضوء على أن الفريق واصل التحقيق في الجماعات المسلحة في البلد التي ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، مع الوفاء بالمعايير التي وضعها مجلس الأمن في تحديد الجزاءات. وعقب هذا الاجتماع، شرعت اللجنة في إرسال رسائل الوثائق تمشياً مع توصيات الفريق.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قدمتُ إحاطة إعلامية إلى اللجنة بشأن زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آب/أغسطس. ومثلت الرحلة فرصة طال انتظارها للحصول على معلومات مستقاة من الميدان بشأن تنفيذ نظام الجزاءات من جانب طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، والبعثات الدبلوماسية، والإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة، وسلطات التعدين، وكذلك الزعماء الدينيون والقادة المدنيون المحليون وقادة الرأي. ومهدت الزيارة أيضا الطريق لتحسين التواصل والتعاون بين فريق الخبراء وسلطات البلد. وأثناء زيارتي، اجتمعت أيضا مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وخلصت إلى أن الحظر على الأسلحة لا يزال مفيدا وضروريا في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى، وأوصيت بتحسين قدرة القوات المسلحة في البلد على تخزين الأسلحة. كما أشرت إلى أن المدى الذي بلغه العنف ضد الأطفال، يشكل مسألة رئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أوصيت بأن هناك حاجة إلى إضافة المزيد من الأسماء إلى قائمة جزاءات اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق باستغلال الأطفال والعنف الجنسي.

وبخصوص مسألة الأطفال أيضا، عقد أعضاء اللجنة والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتماعا مشتركا مع السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيما يتعلق بأثر الصراع على الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي معرض الإشارة إلى أسماء مرتكبي الجرائم، دعا الممثل الخاص اللجنة وفريق الخبراء، إلى الاستمرار في إجراء تحقيقات

حول قيام الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأنني شجعت أعضاء اللجنة على مواصلة النظر في تحديد المزيد فيما يتعلق بالبيانات التعليلية التي اقترحها فريق الخبراء في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وفي كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ومع بيانات الحالة الأخيرة المقدمة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد الحالات التي قدمها الفريق ٢٥ حالة، تنطبق ٢٠ منها على الأفراد وخمسة على الكيانات. وبما أن خمسة من أسماء الأفراد وكياناً واحداً فقط هي في الوقت الراهن على قائمة جزاءات اللجنة، آمل في تقديم المزيد من الأسماء في الأسابيع المتبقية من فترة رئاستي.

كما أود أن أبلغ أعضاء المجلس بشأن جهود المتابعة التي اضطلع بها الرئيس مع وفدي كينيا وجنوب أفريقيا فيما يتعلق بالإبلاغ عن انتهاكات حظر السفر التي أبلغ عنها، على التوالي، عن الفردين الخاضعين للجزاءات فرانسوا بوزيزي ونور الدين آدم إلى جنوب أفريقيا، والرسائل المرسلة من الرئيس في هذا الصدد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي طلب من كلا الوفدين الرد بحلول ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ردّت البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا على فريق الخبراء، مشيرة إلى أن جنوب أفريقيا لم تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وستردّ في الوقت المناسب بمجرد الانتهاء من الإجراءات اللازمة.

ومنذئذ، لم تتوصل اللجنة بعد بأي رد من وفد جنوب أفريقيا. وفيما يتعلق بالبعثة الدائمة لكينيا، ومع علمي بأن فريق الخبراء قد اجتمع في نيويورك مع مدير مديرية الأمم المتحدة للشؤون المتعددة الأطراف في كينيا، الذي جاء زائرا من وزارة الشؤون الخارجية في نيروبي، فلم يرد أي رد من كينيا فيما يتعلق برسائلي المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بشأن رحلة آدم إلى نيروبي.

ولذلك، بموافقة رئيس وأعضاء المجلس، وعلى غرار مبادرة مماثلة اضطلع بها رئيس المجلس ورئيس لجنة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر، أقترح بأن أعقد بمعية الرئيس اجتماعات ثنائية مع وفدي كينيا وجنوب أفريقيا بقصد الحصول على رد نهائي فيما يتعلق برسائل اللجنة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. واعتقد اعتقادا جازما بأنه إذا ما استمرت الدول الأعضاء في عدم القدرة على تنفيذ حظر السفر أو عدم الرغبة في ذلك، في سياق الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن صمت المجلس سيبعث برسالة خاطئة ليس فقط إلى الدول الأعضاء في المنطقة وما وراءها، ولكن للأفراد موضوع الجزاءات أنفسهم – وهي رسالة مؤداها أنه ليست هناك عواقب على انتهاك حظر السفر الذي يفرضه مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة مورموكايتي على إحاطتها الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.